الأمم المتحدة
A/CONF.219/IPC/10

Distr.: General
1 March 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

اسطنبول، تركيا
٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية
لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
الدورة الثانية
نيويورك، ٤-٨ نيسان/أبريل ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر

موجز الوثائق الختامية للأنشطة السابقة للمؤتمر

موجز

تحتوي هذه الوثيقة على موجز للوثائق الختامية لمختلف الأنشطة السابقة للمؤتمر التي نُظمت في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١١.

* A/CONF.219/IPC/7.

240311 230311 11-24914 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٦٣ عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا على مستوى رفيع في عام ٢٠١١. وأُسندت للمؤتمر ولاية إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل؛ وعرض أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ وتحديد العقبات والقيود التي صودفت، وكذلك الإجراءات والمبادرات المطلوبة للتغلب عليها. وسيحدد المؤتمر كذلك التحديات والفرص الجديدة بالنسبة لأقل البلدان نموا؛ وسيؤكد من جديد الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا؛ وسيحشد تدابير وإجراءات دعم دولية إضافية لصالح أقل البلدان نموا. وأخيرا، سيؤدي إلى شراكة متجددة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية.

٢ – وطلبت الجمعية إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يكفل القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي الوقت المناسب، وأن يواصل حشد وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ونظم مكتب الممثل السامي أربعة اجتماعات للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ من أجل التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة الهادفة إلى دعم العملية التحضيرية للمؤتمر. وشاركت خمس وأربعون منظمة تابعة للأمم المتحدة في هذه الاجتماعات التي اتفقت على قائمة أنشطة سابقة للمؤتمر. وتعطي هذه الوثيقة موجزا لتوصيات الأنشطة المواضيعية التسعة السابقة للمؤتمر التي أُقيمت ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١١.

ثانيا – موجز الوثائق الختامية للأنشطة السابقة للمؤتمر

٣ – اقتُبست المواجيز التالية من التقارير التي أعدها منظمو الأنشطة السابقة للمؤتمر. وتوجد التقارير الكاملة لهذه الاجتماعات مستنسخة في مجموعة مواجيز الأنشطة السابقة للمؤتمر التي أُنجزت في جزأين ووزعت أثناء الجلستين الأولى والثانية للجنة التحضيرية الحكومية الدولية[(١)].

(١) انظر http://www.un.org/wcm/content/site/ldc/home.

ألف – أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على القدرات الإنتاجية والآفاق التجارية لأقل البلدان نموا: التهديدات والفرص

مؤتمر نظمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعقد في فيينا يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

٤ – أشارت المناقشات حول التنويع الاقتصادي دون لبس إلى ضرورة أن تضيف أقل البلدان نموا قيمة إلى منتجاتها الأساسية. ومن الطبيعي أن لا تَغْفل التدابير الهادفة إلى التنويع والتنمية الصناعية عن الحاجة لتشجيع أعمال الصناعة الزراعية الغذائية التحويلية كطريقة للبلدان من أجل الارتقاء على سلسلة القيمة والرفع من الإنتاجية في كل مرحلة. وبالنسبة لقطاع التصنيع، إذا كانت إضافة القيمة هي سبيل المضي قدما، فإن نقل التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من المعادلة.

٥ – وبدأت إعادة إدخال السياسة الصناعية في جدول الأعمال الاقتصادي العالمي تتحقق بعد عقود كثيرة من العزلة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا لأن الاعتراف المتزايد بالحاجة لتنويع اقتصاداتها يستوجب تغييرات بنيوية كبيرة. لكن ينبغي أن لا تقود الحكومات كليا التغييرات هذه المرة، بل عليها أن تسيّرها في شراكة متساوية مع القطاع الخاص. ذلك هو اتجاه السياسة الصناعية الجديدة.

٦ – واختتم المؤتمر باعتماد خطة عمل وبيان وزاري وضعا القدرة الإنتاجية في صلب جدول أعمال التنمية في أقل البلدان نمواً.

باء – الهجرة والتنمية والتحويلات المالية في سياق أقل البلدان نموا

حلقة دراسية نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة ماك آرثر وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعُقدت في نيويورك يوم ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٧ – لتحقيق أقصى حد من الفوائد من حركة الرأس مال البشري قصد التنمية ولحشد مساهمات التحويلات المالية بشكل أفضل، أكدت الحلقة الدراسية على الحاجة لما يلي: (أ) تعزيز جمع البيانات؛ (ب) الزيادة إلى أقصى حد من فوائد حركة البشر؛ (ج) تسهيل إرسال تحويلات المهاجرين المالية؛ (د) تعبئة مساهمات المغتربين لتحقيق الفوائد؛ (هـ) دعم القدرات والإصلاحات المؤسسية؛ (و) تركيز التدابير على الفقراء والضعفاء.

٨ - وينبغي لسياسات التنمية المتبعة في أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن توجَه إلى تشجيع الهجرة الدائرية وتدابير التنمية المشتركة وتطوير المهارات. ومن أجل تسهيل عمليات إرسال التحويلات المالية، تم الاتفاق على وجوب قيام البلدين الأصلي والمضيف بتخفيض تكاليف العملية والعمل على توجيه تحويلات أكثر نحو الاستخدامات المثمرة وأنشطة تنمية القطاع الخاص عبر خطط التنمية المشتركة. وبالرغم من ذلك، يجب على أقل البلدان نموا أن تدرج استراتيجية هجرة متناسقة وشاملة كجزء من استراتيجيتها الإنمائية العامة كي لا تكون مفرطة الاعتماد على التحويلات المالية.

جيم - تعزيز تعبئة الموارد المالية من أجل أقل البلدان نموا

اجتماع وزاري نظمه مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وحكومة البرتغال، وعُقد في لشبونة يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

٩ - أكد الاجتماع على أهمية الإجراءات التالية بالنسبة لتنمية أقل البلدان نمواً: (أ) تعبئة الموارد المحلية؛ (ب) زيادة كمية وجودة المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا؛ (ج) اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات أقل البلدان نموا ذات الأولوية بتقديم الحوافز المحلية؛ (د) استخدام مصادر مبتكرة للتمويل، بما في ذلك تحويلات المهاجرين المالية من أجل تنمية أقل البلدان نمواً؛ (هـ) استحداث مرفق خاص بالتخفيف من أثر الأزمات وبناء القدرة على التحمل من أجل أقل البلدان نموا بحيث تصبح قادرة على مقاومة الصدمات؛ (و) إقامة ''شبكة أمان مالي عالمية'' من أجل أقل البلدان نمواً، تكون شبكة دائمة من شأنها تقديم مساهمة كبيرة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان.

١٠ - وتحتاج أقل البلدان نموا إلى تقوية مؤسساتها المحلية والعمليات المرتبطة بسياساتها ونظم إدارة الموارد المالية بها، بما في ذلك الموارد الخارجية. وينبغي لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن يزيدوا من جهودهم من أجل بناء القدرات في مجالات كثيرة مرتبطة بتعبئة الموارد المالية، بما في ذلك القدرة على تحصيل الإيرادات، وإدارة الديون، واستعمال المساعدة الإنمائية الرسمية، واستخدام التحويلات المالية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. ومن الضروري تعزيز القدرة الإنمائية لأقل البلدان نموا ببناء القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة. وفي كل المجالات التي نوقشت، أُشير إلى ضرورة زيادة بحث دور الشركاء من البلدان النامية في تعبئة الموارد لصالح أقل البلدان نموا بناء على التطورات الإيجابية خلال العقد الماضي.

١١ - وخلص الاجتماع إلى أنه من الضروري جدا حشد الدعم السياسي على جميع الأصعدة من أجل تحسين تعبئة الموارد لتنمية أقل البلدان نموا بغية زيادة صقل المقترحات التي نوقشت في لشبونة.

دال - تنمية السياحة المستدامة في أقل البلدان نموا

اجتماع خبراء رفيعي المستوى نظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وعُقد في كُن، فرنسا، من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

١٢ - سلط المشاركون الضوء على مساهمة السياحة الدولية في التقدم الاجتماعي - الاقتصادي والحد من الفقر في أقل البلدان نموا، وقدموا المقترحات الآتية:

(أ) على الصعيد الوطني، '١' خلق بيئة تمكينية آمنة ومستقرة من أجل دعم تنمية السياحة المستدامة وتشجيع الاستثمارات؛ '٢' تعميم تنمية السياحة المستدامة في كل وثائق استراتيجية التنمية الوطنية؛ '٣' تسخير التخصص في المنتَج والتوسيم لإعطاء الوجهات السياحية لأقل البلدان نموا مكانة أفضل في السوق؛ '٤' الانتباه أكثر إلى المحافظة على الأصول البيئية والموروثين الطبيعي والثقافي؛ '٥' تشجيع العمل اللائق واحترام حقوق الفرد في القطاع السياحي ككل؛ '٦' اعتماد وتنفيذ سياسات استثمارية وسياحية وتجارية تدعم الاستراتيجيات الوطنية لتنمية السياحة المستدامة؛ '٧' تقوية الروابط وخلق التآزر بين السياحة والقطاعات الاقتصادية والبيئية والثقافية الأخرى من أجل الحد من الفقر؛ '٨' استحداث آليات وطنية لدعم قابلية مشاريع الشركات السياحية للاستمرار وقدرتها التنافسية؛

(ب) على الصعيد الدولي، '١' تعزيز المساعدة التقنية والمالية لأقل البلدان نموا في مجال تنمية السياحة المستدامة، ولا سيما لتطوير الهياكل الأساسية، وتنويع المنتجات، وبناء القدرة المؤسسية، وتنمية الموارد البشرية وتطوير المهارات وتسويق المنتجات السياحية؛ '٢' تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ذي الأثر الإنمائي على الصناعات السياحية في أقل البلدان نموا؛ '٣' إقامة آلية تعاون مشتركة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية من أجل تشجيع السياحة المستدامة في أقل البلدان نموا؛ '٤' بحث طرائق الدعم الدولي من أجل خلق كيانات وطنية ودون إقليمية تكون قادرة على تقديم خدمات التنمية إلى المشاريع السياحية الصغيرة؛ '٥' بحث إمكانية إحداث صندوق رؤوس أموال مجازفة دولي من أجل تمويل مشاريع الاستثمار العامة والخاصة في ميدان السياحة في أقل البلدان نموا؛ '٦' دعم جهود أقل البلدان نموا من أجل الوصول إلى المعارف والتكنولوجيا ذات الصلة والمراعية للبيئة بغية حماية وتطوير التنوع البيولوجي والموروثين الثقافي والطبيعي، والتخفيف من آثار تغير المناخ السلبية

والتكيف معها؛ '٧' تشجيع برامج الاندماج الإقليمي ودون الإقليمي ذات الصلة المباشرة بتنمية السياحة المستدامة لصالح أقل البلدان نموا.

هاء - الدعم الدولي المعزز والانتقال السلس لأقل البلدان نموا نحو رفعها من قائمة هذه البلدان

نشاط نظمه مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعُقد بنيويورك يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

١٣ - تناولت العروض والمناقشات التفاعلية الناشئة عنها مع وفود من أقل البلدان نموا وبلدان شريكة أسباب التقدم البطيء لأقل البلدان نموا نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا ورفع الاسم من قائمة الفئة، واقترحت تدابير سياساتية لجعل الانتقال من وضع البلد الأقل نموا إلى ما بعد هذا الوضع أفقا ينبغي التطلع إليه.

١٤ - وتم التأكيد على الحاجة الملحة لتدابير جديدة وملموسة للدعم الدولي من أجل الانتقال السلس إلى ما بعد وضع البلد الأقل نموا وطمأنة البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نموا بأن جهودها الإنمائية لن توقف فجأة. واقتُرح أن تُيسر عملية الانتقال باستخدام معايير تحديد أقل البلدان نموا كمعايير لتخصيص المعونة؛ مما يؤدي إلى تخصيص أنصف للمعونة، إذ سيعوض عن المعوقات الهيكلية. وينبغي توخي المرونة في تخصيص التمويل الإنمائي، وذلك بناء على المشاكل والتحديات الحقيقية للبلدان المستفيدة، كيفما كان وضعها.

واو - بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا من أجل تنمية شاملة ومستدامة

نشاط نظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وعُقد في جنيف من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

١٥ - أعرب كثير من الممثلين عن قلقهم إزاء التأخر في تنفيذ الالتزام بالسماح بدخول جميع صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون فرض أي رسوم جمركية أو حصص. وأُعرب عن استحسان خاص للخطط التفضيلية، كمبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة ''كل شيء إلا الأسلحة'' التي عززها التخفيف الوشيك من صرامة قواعد المنشأ المعمول بها. وبالرغم من ذلك، لوحظ أن معدل الاستفادة الفعلية من المعاملة التعريفية التفضيلية مهم، وأنه يحدد في آخر المطاف فعالية الدعم الخاص المقدم. وينبغي كذلك إعطاء الأولوية لقيود جانب العرض عبر الدعم المحدد الأهداف بغية تحسين القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا. وسلطت الوفود الضوء على المعوقات البنيوية المستمرة التي تواجهها أقل البلدان نموا وقابليتها الشديدة للتأثر بالصدمات الخارجية والداخلية، بما في ذلك الآثار السلبية لتغير المناخ. وينبغي أخذ كل هذه

المعوقات في الحسبان عند وضع تدابير الدعم لأقل البلدان نموا، بما فيها تدابير ''الانتقال السلس''. وتمت دعوة المجتمع الدولي إلى تنفيذ التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة ببرنامج عمل بروكسل تنفيذا كاملا. وتم تسليط الضوء كذلك على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا التي لا يسعفها موقعها الجغرافي، مثل البلدان الجزرية الصغيرة وغير الساحلية الأقل نموا، نظرا لهشاشتها الاقتصادية والبيئية الكبيرة، وصغرها وبعدها عن الأسواق الدولية.

١٦ - ونُظر إلى تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا على أنها ضرورية للغاية من أجل الحد من أوجه الضعف الهيكلي لديها وتشجيع النمو المستدام، ودعم مشاركتها المفيدة في التجارة الدولية، وتحقيق مستوى كبير من الحد من الفقر. وأفضل نهج من أجل تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا سيكون هو نهج للسياسة المتكاملة يشمل السياسات الوطنية والدولية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتعين على أقل البلدان نموا أن تقود بنفسها، وبالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، رسم سياسات وطنية محددة الأهداف ومبينة على نحو متناسق من أجل دعم تنمية القدرات الإنتاجية، وذلك بتبني نهج للاقتصاد المختلط من أجل تنفيذ الاستراتيجيات تعمل فيه الأسواق والدولة يدا في يد. وهذه الجهود الوطنية ينبغي أن تسندها بقوة آليات دعم دولي محسنة ونظم اقتصادية عالمية مراعية للبيئة، وأن يدعمها كذلك التعاون الإنمائي المعزز فيما بين بلدان الجنوب، بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى، وكذلك في ما بين أقل البلدان نموا.

١٧ - وأُعرب عن رأي مفاده أنه ثمة فرصا غير محققة لخلق آليات دعم دولي محسنة من أجل أقل البلدان نموا بغية تشجيع تنمية القدرات الإنتاجية، وتوجد هذه الفرص في مجالات (أ) المعونة الإنمائية، والتخفيف من الديون والتمويل الخاص بالطوارئ؛ (ب) التجارة؛ (ج) السلع الأساسية؛ (د) الاستثمار؛ (هـ) التكنولوجيا؛ (و) اللوجستيات التجارية. وأثناء الاستفادة من تلك الفرص، ينبغي الانتباه إلى تحديات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره. إن أخذ أقل البلدان نموا بزمام عملية تنمية قدراتها الإنتاجية مهم جدا، وينبغي ألا يتسبب تقديم الدعم الدولي في تقويضه. وعلاوة على ذلك، يعد الصوت والتمثيل في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي مفتاح ضمان أن تكون التدابير الدولية الخاصة بأقل البلدان نموا والنظم الاقتصادية العالمية ملائمة للتنمية في أقل البلدان نموا. ويجب كذلك على التعاون الإنمائي المعزز بين بلدان الجنوب أن يشجع تنمية القدرات الإنتاجية.

زاي – التجارة والتنمية في أقل البلدان نموا: خطة المعونة من أجل تيسير التجارة

اجتماع نظمه فريق أبحاث التنمية التابع للبنك الدولي، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعُقد في جنيف يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

١٨ – من بين المسائل المثارة في العروض والمناقشات هناك: (أ) أهمية الاستثمار في البيانات والأبحاث والأدوات التحليلية الخاصة بكفاءة استخدام المعونة والتجارة، لا سيما في ما يتعلق بأقل البلدان نموا. وثمة حاجة لنُهُج جديدة لمنتجات المعرفة ولشراكات مكيفة حسب احتياجات أقل البلدان نموا متعلقة بالكفاءة في استخدام المعونة والتجارة، ويمكن للبنك الدولي ومؤسسات أخرى أن يساعدوا في ذلك؛ (ب) الحاجة للمزيد من التنسيق بين جدول أعمال أقل البلدان نموا وجداول أعمال التنمية المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك جدول أعمال مجموعة العشرين، وكذلك جدول أعمال الاقتصادات الناشئة. و يعتبر وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وحصص عنصرا أساسيا من عناصر التنسيق المعزز؛ (ج) حاجة أقل البلدان نموا لاعتماد نهج استباقي في جعل نظام آليات التنفيذ الخاصة بمنظمة التجارة العالمية يعمل على نحو يناسب مصالحها. ويشمل هذا الأمر التنفيذ الكامل للالتزامات القائمة والرصد المعزز لتنفيذ الالتزامات؛ (د) تمثل الثروات من الموارد الطبيعية فرصة هامة ومصدرا محتملا للدخل بالنسبة لأقل البلدان نموا في العقد المقبل. وللزيادة إلى أقصى حد من إمكانيات التنمية التي تنطوي عليها هذه الثروات، تكون الاستراتيجيات الدقيقة في مجالي الاستثمار وبناء القدرات ضرورية جدا؛ (هـ) يجعل صغر حجم معظم أسواق أقل البلدان نموا التكاملَ الاقتصادي ضروريا جدا لضمان القدرة على المنافسة وزيادة الاستثمار للقطاع الخاص؛ وفي هذا الصدد، تشكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة رئيسية تسترشد بها استراتيجيات التكامل في البلد؛ (و) للقطاع الخاص، الذي يمثل الآن عناصر مهمة من استراتيجيات تنمية الأعمال، مصلحة متزايدة الأهمية في ضمان اندماج كلي لأقل البلدان نموا في سلاسل القيمة العالمية.

١٩ – وكجزء من مساهمته في عملية مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، قدم البنك الدولي مقترحا لشراكة جديدة حول الأبحاث المتعلقة بفعالية المعونة المقدمة للتجارة من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على الاستفادة من البحوث والبيانات والمعارف المرتبطة بالتجارة. وستدعو الشراكة المقترحة إلى التنسيق في ما يتعلق بالبحوث من أجل تحسين فعالية المعونة التجارية بالنسبة لأقل البلدان نمواً في بيئة ما بعد الأزمة المالية. وسوف تبني الشراكة على مبادرة البنك الدولي الجديدة المسماة ”بيانات مفتوحة، معارف مفتوحة، حلول مفتوحة“.

حاء – تعزيز الأمن الغذائي بواسطة التنمية الزراعية والوصول إلى الغذاء والتغذية

نشاط نظمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعقد في نيويورك يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

٢٠ – وأعرب عن رأي مفاده أن الآليات الفعالة لتعزيز الأمن الغذائي بواسطة التنمية الزراعية وتحسين الوصول إلى الغذاء والتغذية في أقل البلدان نموا تشمل تدابير على المدى الطويل يجب اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي من أجل حفز الاستثمار المستدام والابتكار والإنتاجية. وعلى المدى القصير، تتسم شبكات الأمان الاجتماعي والمساعدة الإنمائية الثنائية المرتبطة بالغذاء بالأهمية من أجل ضمان توفير الغذاء الكافي لأفقر الأسر المعيشية. كما أن تقديم المساعدة لصغار المزارعين من أجل الرفع من الإنتاج ضروري جدا. وعلى الصعيد الدولي، يشكل إعداد تصد عالمي منسق للمضاربة العالمية على أسعار الأغذية مهمة ملحة أخرى. وينبغي أن يشمل هذا الأمر تدابير من أجل السماح بتدخل حكومي متفق عليه في أسواق الأغذية إذا كان هناك مؤشر قوي على أن المضاربة تتحكم في تحديد الأسعار. وبإمكان التنسيق الدولي أن يساعد على التقليل إلى أدنى حد من الآثار الخطرة المحتملة للتخزين الاحتكاري للأغذية والقيود أو أشكال الحظر المفروضة على صادرات الأغذية. وينبغي استعراض خطط التعاون بين المنتِج والمستهلك والخطط المشجعة للإنتاج الزراعي المتكامل ويجب كذلك تغييرها إذا كان ذلك ممكنا أو وضع خطط جديدة من أجل التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها أقل البلدان نموا.

٢١ – ومن الأولويات على المدى المتوسط تلافي نقص الرسملة الذي يحد من إنتاج الأغذية والإنتاجية في أقل البلدان نموا. لذلك من المهم توفير الائتمانات المعقولة التكلفة والموثوقة لصغار المزارعين وتعزيز الاستثمار العام في الهياكل الأساسية والري. ويمكن للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في أقل البلدان نموا أن يحسنوا تغذيتهم ودخولهم الخاصة وأن يساهموا في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية الوطنيين إذا خصص استثمار عام وخاص أكبر للزراعة والتنمية الريفية، بما في ذلك البحث والتطوير الزراعيين. وتتمثل أولوية أخرى في تقليص من الإعانات الطويلة الأمد المخصصة لتصدير المواد الزراعية وكذلك سياسات الدعم المحلية في البلدان المتقدمة النمو، التي تضر بزراعة أقل البلدان نمواً. وعلى المدى الطويل، يكون الرفع من الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نموا ضروريا جدا من أجل التعامل مع الزيادة الكبيرة في كل من استهلاك الأغذية واستعمال الأراضي لأهداف غير غذائية. وعلى أقل البلدان نموا أن تصيغ إطار سياسة عامة يخلق الحوافز المناسبة للاستثمار في الزراعة ويحدد

المزيج المناسب من المحاصيل الغذائية والمحاصيل الموجهة للتصدير. وعليها أن توفر الهياكل الأساسية وخدمات الإرشاد الزراعي الضرورية وتضبط سياساتها التجارية الوطنية من أجل تشجيع الإنتاج الزراعي؛ وإزالة الحواجز غير التعريفية وغيرها من الحواجز التي تعرقل التجارة والاستثمار الزراعيين؛ وتوفير تدريب ومعارف أفضل للمزارعين وسائر الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة. وعلى الصعيد الدولي، يجب تدعيم هذه الجهود عبر المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار في الهياكل الأساسية المناسبة والبحث والتطوير الزراعيين، وكذلك بإزاحة التشوهات في الأسواق الزراعية الدولية.

طاء – حوار في مجال السياسات حول تشجيع الحوكمة الديمقراطية من أجل تنمية أقل البلدان نموا: نحو دولة أشمل وأكثر استجابة وقدرة

نشاط نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعقد في جنيف يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

٢٢ – اعُتبرت الحوكمة والنمو ضروريين بالنسبة لتنمية أشمل وأساسيين من أجل ضمان امتلاك أقل البلدان نموا نفسها للعمليات الإنمائية. وكان هناك تركيز قوي على الحاجة لكفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ قوض إهمال دورها بشدة التقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للعديد من المجتمعات. وفي الوقت نفسه، أشير أيضا إلى أن الحوكمة وحدها لا يمكن أن تكون حلا للتنمية والحد من الفقر. ويجب أيضا مراعاة آثار العولمة وتغير المناخ والاستثمار في القطاعات الزراعية وإعادة دراسة إطار المعونة الإنمائية. وتم التأكيد على أن المبادئ التي ترتكز عليها الحوكمة الوطنية مهمة بنفس القدر على الصعيد العالمي، ومن ثمة تأتي الحاجة لتعزيز صوت وتمثيل أقل البلدان نمواً في المنتديات الدولية. وفي السياق الدولي، يُنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه أداة ومورد أساسيان، وعلى أنه مورد لم يستعمل بالشكل الكافي كنهج في مجال الحوكمة. وعلى الصعيد الوطني، تعتبر مساءلة الدولة وشفافيتها مهمتان للغاية سواء في ما يتعلق بالمساءلة المالية أو مساءلة الدولة تجاه مواطنيها.

٢٣ – وتم التشديد كذلك على أهمية أصناف البلدان ووجوب التعامل مع خصوصيات البلدان بالشكل المناسب. وهذا الأمر مهم على وجه خاص في سياق البلدان الموجودة في أزمة أو الخارجة منها، كما نُظر إلى الوعي بالأسباب الجذرية للنزاعات والفقر والتعامل معها على أنها فائقة الأهمية. وبينت المقترحات الحاجة لأن يتعامل برنامج العمل المقبل مع نضج الحوكمة الديمقراطية في سياقات مختلفة.

٢٤ - وتم تسليط الضوء بشكل خاص على المسائل المتعلقة بالمشاركة النشطة للمرأة، وتقوية دور الإعلام والمجتمع المدني، وضمان قدرة البرلمانات على القيام بدور الإشراف، وكفالة الإنصاف في تقديم الخدمات وضمان المساءلة والشفافية في العمليات العامة. ويجب إعطاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب دورا أهم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن هناك حاجة لتمتع أقل البلدان نموا بحيز سياساتي أكبر بغية ضمان شكل من الحوكمة والقيادة السياسية أكثر فعالية بهدف تشجيع إقامة دولة إنمائية قوية.

ياء - العلم والتكنولوجيا والابتكار: وضع الأولويات وتصميم وتنفيذ السياسات من أجل أقل البلدان نموا

اجتماع نظمته المؤسسة التركية للبحث العلمي والتكنولوجي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعُقد في اسطنبول يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠١١

٢٥ - لاحظ الاجتماع أن برامج العمل السابقة من أجل أقل البلدان نموا لم تتناول مسألة العلم والتكنولوجيا والابتكار بالشكل الكافي وأنه يمكن لبرنامج العمل الجديد أن يحدث في هذا المجال تحديدا تأثيرا حقيقيا في ما يرتبط بتنمية أقل البلدان نموا. ولوحظ أن نقص القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار هو سبب وأثر في الوقت نفسه للانتماء إلى فئة أقل البلدان نموا، وأن هذه البلدان تتميز بنظم معارف غير واضحة المعالم ونقص الأنشطة في مباشرة الأعمال وافتقار المؤسسات إلى الموارد الكافية.

٢٦ - واتفق الاجتماع على أن التغيير المؤسسي لازم من أجل تحسين نظم المعارف والقدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا وأنه من الضروري إقامة بيئة إيجابية وتمكينية من أجل تيسير اكتساب وتكييف التكنولوجيا. وأشير إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة التي يمكن أن تحول الأفكار المبتكرة إلى منتجات وعمليات، وإلى زيادة التركيز على العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسة التعليمية، كعنصرين أساسيين للتنمية التي تأخذ بالتكنولوجيا في أقل البلدان نموا. واتفق الاجتماع كذلك على أن زيادة كبيرة في حصة العلم والتكنولوجيا والابتكار من المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية وعلى أن هذه المساعدة يجب توجيهها لتلافي نقص الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا. وتم التطرق لفكرة إنشاء مرفق عالمي من أجل تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا بهدف مساعدتها على الوصول إلى التكنولوجيات الضرورية جدا واستيعابها. ويمكن لهذا المركز أن يجمع المنظمات الثنائية والدولية الموجودة والبرامج والمبادرات ذات الصلة وتكييفها مع احتياجات أقل البلدان نموا والعمل كمركز للتبادل من أجل نقل التكنولوجيا بشروط ميسرة. وعرضت حكومة تركيا استضافة هذا المرفق في اسطنبول.

كاف – بناء قاعدة معارف للابتكار والإبداع من أجل تشجيع التنمية

منتدى نظمته المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وعقد في جنيف يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١

٢٧ – كان الهدف الرئيسي للمنتدى هو إتاحة فرصة لتلخيص استنتاجات المنتديات الإقليمية وتيسير المناقشات بهدف تحديد واستكمال النواتج الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية التي ستعرض على نظر الوزراء خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا. وفي البيانات الرئيسية والرسالة، لوحظت مع التقدير الأدوات المتنوعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية من أجل الوصول إلى المعلومات التقنية والعلمية بغية بناء القدرة التكنولوجية. وأشاد المتكلمون بالنهج الجديد الذي بادر باعتماده المدير العام للمنظمة، والذي جمع الشركاء في التنمية، لا سيما المنظمات الدولية، من أجل تشجيع نظام ملكية فكرية متوازن من شأنه مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق أهدافها الإنمائية. وتم الاعتراف بأن نهج المدير العام للمنظمة يتبع بديلا جديدا من أجل التنمية، باستخدام الابتكار والإبداع كأداة لحل المشاكل المتعلقة ببناء القدرة التكنولوجية ومشاكل التنمية العامة لأقل البلدان نموا.

٢٨ – وأكد الوزراء والمشاركون في التوصية بأن تعرض أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا النواتج التالية الخاصة بالمنظمة كي ينظر فيها الوزراء ويقروها: (أ) سياسات واستراتيجيات الملكية الفكرية والابتكار؛ (ب) المهارات التقنية البشرية المحسنة؛ (ج) وصول أفضل إلى المعارف وهياكل بنية أساسية معرفية معززة؛ (د) إقامة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار؛ (هـ) الاستخدام الاستراتيجي للتوسيم؛ (و) بناء القدرة الوطنية على أساس تقييم الاحتياجات؛ (ز) الدعم المعزز لرقمنة الوثائق، وحماية وتسويق أصول الملكية الفكرية، بما في ذلك المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الجينية.

لام – تسخير المساهمة الإيجابية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لأغراض تنمية أقل البلدان نموا

اجتماع وزاري نظمته حكومة الهند بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعقد يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠١١

٢٩ – خلال الاجتماع، أعلنت حكومة الهند عن تدابير دعم إضافية لصالح أقل البلدان نموا، بما في ذلك (أ) تخصيص خمس منح دراسية إضافية سنويا لكل واحد من أقل البلدان نموا؛ (ب) تمويل خاص قدره خمسة ملايين دولار خلال السنوات الخمس المقبلة من أجل

متابعة برنامج عمل اسطنبول؛ (ج) مرفق ذو حد ائتماني قدره ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لأقل البلدان نموا.

٣٠ - وكان هناك توافق واسع النطاق على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قوة ضرورية في الفضاء الاقتصادي العالمي. فخلال العقدين السابقين، حدثت تغيرات كبيرة على المستوى العالمي في التحكم في الموارد وتوزيعها وفي قدرات البلدان واحتياجاتها. وجعلت معدلات النمو العالية والمطردة في بلدان نامية أكبر حجما، لا سيما في البرازيل والصين والهند وجنوب أفريقيا، هذه البلدان مركز الجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية كمنتجين وتجار ومستهلكين في الأسواق العالمية. وخلقت أوجه التكامل غير المسبوقة والمتزايدة بين بلدان الجنوب سلسلة متصلة من ''التكامل - المنافسة''. وتم التأكيد على أنه ينبغي النظر بعين الموافقة إلى تضمين مشروع برنامج العمل الجديد استراتيجية تعاون فيما بين بلدان الجنوب تُعنى بعدد من مجالات التركيز الرئيسية، تحددها أقل البلدان نموا لنفسها، وذلك من أجل مواصلة توطيد وتوسيع التحول الحاصل في التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب.

ميم - الحد من الضعف المترتب على تغير المناخ، والتقلبات المناخية، والأحوال المناخية الشديدة، وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي: تحديات وفرص بالنسبة لأقل البلدان نموا

اجتماع نظمته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعقد في نيويورك يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١

٣١ - لاحظ الاجتماع النمو البطيء في مساعدة أقل البلدان نموا على تعزيز قدرتها على التكيف والحد من إمكانية التأثر بتغير المناخ والضغوط البيئية الناجمة عن ذلك، وأشار في نفس الوقت إلى التقدم المحرز في وضع خطط في مجالات عديدة، التي ينبغي الآن تنفيذها. وتم التشديد على الحاجة لتمويل أوفى قدرا وأكثر ثباتا وأيسر منالا، مع ضرورة تنسيق التنفيذ على الصعيد الوطني فيما بين الاتفاقيات والبرامج ذات الصلة. وذكر الاجتماع كذلك الحاجة لفريق خبراء تقنيين مشترك أو فرقة عمل لإرشاد ودعم أقل البلدان نموا في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث والبرامج ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تتطرق للكوارث والتقلبات المناخية والأمن الغذائي وبناء القدرة على التحمل.

٣٢ - وتم تحديد الأهداف التالية كأولويات ناشئة بالنسبة لأقل البلدان نموا في الحد من تأثرها بالضغوط البيئية خلال العقد المقبل: (أ) تقوية القدرات البشرية والمؤسسية لأقل البلدان نموا وتوفير الموارد المالية والتكنولوجيات المناسبة لهذه البلدان من أجل الحد من قابلية التأثر بتغير المناخ والتدهور البيئي وإدراج القدرة على التحمل في صلب التنمية؛ (ب) إتاحة فرص كبيرة للتنمية المنخفضة الكربون والابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية، مما يتيح لأقل البلدان نموا الاستفادة فعليا من الخطة العالمية الجديدة الرامية إلى مراعاة الجوانب البيئية؛ (ج) إقامة إطار يضمن المحافظة على الغابات وانتفاع الفئات الهامشية من الفوائد؛ (د) التصدي لأشكال اللامساواة المستمرة في العلاقات الاقتصادية العالمية بين البلدان؛ (هـ) تقوية مشاركة أقل البلدان نموا في اتفاقيات ريو ومجموعة الـ ٧٧ والصين؛ (و) تعزيز العلاقات التآزرية بين اتفاقيات ريو والبرامج الدولية الأخرى، بما في ذلك تقديم المشورة والدعم التقنيين.

نون - الإدماج الرقمي لأقل البلدان نموا: الابتكار والنمو والاستدامة

اجتماع نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات وعُقد في جنيف يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١١

٣٣ - عُقد هذا الاجتماع السابق للمؤتمر من أجل استعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج عمل بروكسل العشري واستكشاف طرق مبتكرة لاستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كحافز في التخفيف من الفقر وتشجيع النمو في أقل البلدان نموا وفقا لبرنامج عمل اسطنبول الجديد.

٣٤ - ولاحظ الاجتماع أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تسهل النمو في القطاعات الأخرى كالتجارة، والقدرات الإنتاجية، والبيئة، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الكوارث، والتعليم، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والصحة، والزراعة، وتغير المناخ؛ إذ أن هذه التكنولوجيات تدخل في جميع مناحي الحياة البشرية. وتلعب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دورا حفازا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الطفل، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة فيروس المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، وكفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية). ومن بين كل الأهداف الإنمائية للألفية، حقق معظم التقدم في بلوغ الأهداف المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. إذ تجاوزت أقل البلدان نموا جميعها الأهداف التي حددها برنامج عمل بروكسل لتصل إلى خمسة خطوط رئيسية لكل

١٠٠ ساكن، وهو ما تأتى تحقيقه نظرا للنمو السريع للاتصالات المحمولة. لكن العديد من أقل البلدان نموا يعجز عن تحقيق الأهداف المحددة بالنسبة لدخول شبكة الإنترنت. وبالشروع في استخدام الموجات الترددية العريضة، يتوقع نمو سريع للارتباط بالإنترنت على نحو يشبه نمو الاتصالات المحمولة.

سين – تشجيع حصول الجميع على الخدمات الأساسية

اجتماع نظمه مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعُقد في نيويورك يوم ١٠ آذار/مارس ٢٠١١

٣٥ – كانت المواضيع الأربعة التي تم النظر فيها أثناء الاجتماع تشجع على حصول الجميع على التعليم، والطاقة، والصحة، والمياه، والصرف الصحي. وقام كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، على التوالي، بتنسيق جلسات الحوار حول حصول الجميع على التعليم، والطاقة، والصحة، والمياه والصرف الصحي. وجدد الاجتماع التأكيد على الحاجة لرسم سياسات تربط الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وشدد على الحاجة لإرادة والتزام سياسيين قويين في تشجيع حصول الجميع على الخدمات الأساسية في أقل البلدان نموا. ورغم الاعتراف بمزايا الشراكات بين القطاعين العام والخاص كعامل حيوي في ضمان تحسين الحصول على الخدمات الأساسية في أقل البلدان نموا، فإنه يجب كذلك تعزيز الدور القيادي الذي تلعبه الحكومات الوطنية.

٣٦ – ومن بين النقاط التي سلط عليها الضوء خلال الاجتماع، ما يلي: (أ) اعتماد تدابير تحفيزية من شأنها اجتذاب أصحاب المشاريع الحرة للاستثمار في تقديم الخدمات الأساسية؛ (ب) خلق بيئات تمكينية تساعد على تقديم الشركات الصغيرة والمتوسطة للخدمات الأساسية بسعر مناسب وفي المتناول؛ (ج) تحقيق لامركزية الخدمات كطريقة لتصحيح التفاوتات التي تظهر في أقل البلدان نموا بين سكان الأرياف وسكان المدن، إذ يفتقر سكان الأرياف للهياكل الأساسية والمرافق وكذلك للوصول إلى الخدمات الأساسية؛ (د) تبني التكنولوجيات الجديدة و (هـ) اعتماد نماذج أعمال حرة جيدة كعامل يمكنه أن يشجع الحصول على الخدمات الأساسية في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على بناء قدرات أكبر في أقل البلدان نموا في ما يتعلق بالطريقة التي يمكن بها لهذه النماذج أن تعدل حسب حالات أقل البلدان نموا وظروفها الخاصة. وتم الاعتراف بأن بناء القدرات في الممارسات الصحيحة للأعمال الحرة لم يكن دائما من الأولويات أثناء التفكير في المسائل

المتعلقة بالخدمات الأساسية، لكن سيقت لذلك حجة مفادها أنه بدون هذه التدخلات، فإن الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها تلك المتعلقة بالمواضيع الأربعة قيد النظر، قد لا يكون ناجحا بالقدر الممكن.

٣٧ - واتفق المشاركون على أن الوثيقة الختامية لمؤتمر اسطنبول وبرنامج عمل جديد للعقد الجديد ينبغي أن يشددا على الحاجة للحصول على الخدمات الأساسية. وهذا الأمر قائم على الحاجة لتشجيع وضع سياسات تربط بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني، يجري تعزيزها بواسطة الدعم الدولي المناسب.